تحديث التعليم وتطويره ضرورة للتنمية ومواجه متطلبات العصر

إعداد

أ.د/ سمية عبد الحميد أحمد

أستاذ المناهج وطرق تدريس رياض الأطفال

وكيل كلية رياض الأطفال لشئون التعليم والطلاب

ومدير مركز رعاية وتنمية الطفولة

كلية التربية ـ جامعة المنصورة

مقدمة :ـ

يتفق الخبراء والمتخصصون على أن التعليم هو سلاح الأفراد والدول لتحقيق التقدم ، ومن دونه يصبح التخلف والضعف والمرض والفقر هي البدائل المتاحة. وأي تقصير في مجال التعليم له نتائج سلبية للغاية على مسيرة التنمية، الأمر الذي يعود بالضرر المباشر على حياة المواطنين ، وتقدم الدولة. وبالتالي فإن تطوير التعليم يجب أن يكون من أول الأولويات في خطط الدولة.

وهذا التطوير لا ينبغي أن يقتصر على جانب دون آخر، وإنما يجب أن يشمل جميع عناصر التعليم وأدواته، وكل ما يمكن أن يرتقي به. فمن الأهمية بمكان أن تشمل الخطط التعليمية تطوير المناهج الدراسية، وعدم تحميل الطلاب مواد دراسية مرهقة بدون عائد علمي حقيقي، الأمر الذي يعد استنزافاً لطاقات الطلاب واستهلاكاً لقدراتهم.

كما أنه من الضروري تحسين عملية إعداد المعلمين والمربين في كل المستويات التعليمية. ولعل إخضاع أكثر المعلمين وأعضاء هيئة التدريس لدورات وبرامج تدريبية التي تنظمها وزارة التربية ووزارة التعليم العالي ، في السنوات الأخيرة يؤتي ثماره في الوقت الحاضر والمستقبل . كذلك يجب توفير المباني التعليمية النموذجية، وتهيئة البيئة التعليمية المناسبة ، وتوفير كل مستلزماتها من وسائل التعليم وتقنياته.

فنحن نعيش في عصر التكنولوجيا المتقدمة، وليس من المقبول أن يتلقى الطلاب العلوم الحديثة بالوسائل القديمة. وبالتالي فإن تحديث التعليم وتطويره يتطلب مشروعاً وطنياً عملاقاً، وبعيد المدى . ومن هنا تكمن أهمية مشروعات تطوير التعليم العام والتعليم الجامعي إذ إنه يعد نقلة نوعية في هذا المجال لأن الاستثمار في التعليم مهما كلف يعود بنتائج كبيرة على حاضر البلاد ومستقبلها. وليس خافياً أن عدد الطلاب والطالبات في مصر أكثر من عشرة ملايين، وهو رقم يتزايد عاماً بعد عام، وبالتالي تتضح أهمية

مشروعات تطوير التعليم التي تخاطب هذا العدد والأعداد القادمة المتزايدة . ونتطلع إلى أن تحقق هذه المشروعات الأهداف التي ينشدها الجميع.

مفهوم تطوير التعليم وأهميته :ـ

التطور يعني التغير في بنية الكائنات الحية وسلوكها ، ويطلق أيضا على التغير الذي يطرأ على تركيبة المجتمع أو العلاقات أو القيم السائدة فيه كما يطلق على تتابع تغير النظم والأحكام وتجددها وفق الحاجة ٠ والتربية تهتم بعملية الإعداد والتأهيل للفرد والجماعات .

والتطوير التربوي هو التغيير في نمط التربية والتعليم من الحالة القائمة للأحسن والأكمل والأحدث ويعني هذا تحديث التعليم ، ويتم من رصد ووصف الواقع ورسم معالم المستقبل والبناء التدريجي ، وفق خطة متجددة ، تنطلق من الواقع وتعتمد على الإمكانات والظروف والدراسات المقدمة من المتخصصين٠

لقد أصبح التطوير والتجديد والتحديث التربوي الآن ضرورة ماسة من أجل التنمية وتحقيق حياة عصرية وحيوية تهيئ المجتمع لمواكبة المتغيرات بصورة فاعلة وإيجابية ، بعيدا عن الانفعال أو الانغلاق ذلك أن التربية هي البوابة الأولى للتطوير والتغيير ، والتهيئة للغد المرتقب .

الحاجة لتطوير التعليم :ـ

تتمثل الحاجة لتطوير التعليم من خلال إدراك :ـ

١ـ طبيعة العصر القائم ومطالبه ، وحجم المنافسة والصراع التقني الدولي ، وعوامل النجاح والريادة الموصلة لذلك ، ودور وتأثير التربية في تحقيق ذلك جميعا ٠

٢ـ مستوى مكانة وتطور المجتمع المصري الراهنة وتقدير حاجته المستقبلية المرسومة لدى جهات التخطيط والتنظير العليا ، ووعيه المتنامي في ظل قيادة حكيمة واعية وطموحة ، وربط ذلك جميعا بخطط التربية التي تتطلب التطوير والمواكبة لكي يتحقق التفاعل والتكامل بين برامج التربية والتعليم وبين التطور الحضاري على جميع المستويات وبمختلف المرافق ٠

٣ـ عوامل الضغوط والمنافسات الحادة التي يخضع لها نمط التعليم العالمي المعاصر في ظل قنوات المعارف وأدوات ووسائل التثقيف المتجددة التي تستهدف جمهور المتلقين بما فيهم الناشئة " ميدان التربية النظامية الأساسي " .

وعرضت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٩٨) في المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العربي ، رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي ، الوثيقة الرئيسية :أهم منطلقات التجربة العالمية فى تجديد التعليم .

ويمكن أن نوجز أهم منطلقات التجربة التعليمية العالمية فى مجال التجديد التعليمي فى أربعة أمور أساسية.

أ- التعليم المستمر طوال الحياة :

إن التعليم أيام ازدهار الحضارة العربية الإسلامية كان يستهدف تربية مستمرة، من المهد إلى اللحد، فضلاً عن أنه كان تعليماً يتم فى أي مكان. وقد سئل أحد علماء السلف: ما حدُّ العلم؟ فأجاب "الحياة ."

ويتفرع عن منطلق التعليم المستمر أمران:

- **المزاوجة بين التعليم النظام والتعليم غير النظامي بأشكاله المختلفة عن طريق مراكز التدريب، والتعليم العارض الذي يتم عن طريق مؤسسات الثقافة والإعلام، وفى الأسرة ودور العبادة والجمعيات والروابط وغيرها**
- **ضرورة التدريب وتجديد التدريب بل وإعادة التدريب، تلبية •لحاجات المجتمع المتغيرة ولحاجات مواقع العمل (الاقتصادية والاجتماعية) بوجه خاص.**
- **ومادام التدريب وتجديده واستبداله وإكماله أموراً ممكنة، ومادامت المعارف والمهارات التي يحصل عليها الذين يرتادون المدارس النظامية بداية للتكوين والإعداد وليست نهاية لهما، فينبغي أن تتغير بنية المدرسة النظامية ومناهجها، بحيث تركز المدرسة، ولاسيما فى مرحلة التعليم الأساسي، على امتلاك المعلومات والقدرات الأساسية.**

ب- التعلم الذاتي ، ويعنى ذلك أمرين:

التركيز على المتعلم، والاهتمام بدوره الفعّال وبمشاركته المباشرة فى التعليم، وتغير دوره من مستمع سلبي إلى مشارك وباحث وناقد ومصدر أساسي من مصادر المعرفة، بل حتى إلى مقوّم أساسي لنتاج جهده.

ذيوع استعمال التقانات التعليمية الحديثة، بأشكالها العديدة والمتطورة، الأمر الذي يسّر، وأن يعلّم الطالب نفسه بنفسه، خاصة عن طريق الحاسوب .والتقانات الحديثة تيسّر التعلم، وتمكن من التغلب على معيقات انتشار التعليم، وتولّد لدى الطلاب بواعث إيجابية ورغبة ذاتية فى التعلم. إلا أنه يتعين أن ندرك هذه التقنيات ونستوعبها، وأن نقف منها- خاصة فيما يتصل بمضامينها- موقفاً انتقائياً واعياً. وفى وسع القدرة على التعلّم الذاتي أن تخفف الأعباء عن المدرسة النظامية، وأن تجعل الاستمرار فى الدراسة والتعلّم ممكناً حتى حين يغادر الشخص المدرسة (قبل أو بعد الانتهاء من مرحلة دراسية معينة.

ج- مرونة النظام التعليمي:

شرط لابد منه لمواجهة التغيرات العالمية الضخمة، وبعضها مفاجئ، فالمستقبل صعب التحديد. ولكن بوجه عام، لم يعد التعلم يقتصر على سنوات معينة فى بدايات العمر، ولم يعد محصوراً داخل جدران مدرسة أو جامعة، ولم يعد مقترناً بكمّ من المعلومات والمهارات يتقنها الفرد فى برامج تعليمية مقننة ويستخدمها بقية حياته .

وتمتد المرونة لتشمل كامل بنية نسق التعليم: عدد سنوات الدراسة، ومحتواها، وانفتاح المدرسة دوماً على عالم العمل وحاجاته، وتنويع التعليم وتشعيبه، وتيسير الانتقال بين المراحل والأنواع التعليمية، والقضاء على الحواجز بين التعليم النظامي وغير النظامي، والتكامل والتناوب بين الدراسة والعمل.

د- المجتمع المتعلم - المعلّم:

بمعنى أن يكون كل فرد فى المجتمع متعلماً وساعياً إلى فضل من المعرفة، وأن يكون فى الوقت نفسه مُعلماً لسواه. وهذا يعنى فيما يعنى أن تكون مؤسسات المجتمع كلها، ولاسيما مؤسسات العمل والإنتاج، مؤسسات تدريبية وتعليمية فى الوقت نفسه. كما يعنى أيضاً وبوجه خاص المشاركة الفاعلة من المجتمع كله فى عملية التعليم. إنه يعنى جعل التعليم-التعلّم شأناً مجتمعياً شاملاً.

رؤية تطوير التعليم :-

تسعى وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي إلى تطوير التعليم العامّ والجامعي من خلال تطوير أداء المنظومة المدرسيّة والجامعية ذاتها ، وتحويل المدرسة والجامعة إلى بيئة تربويّة ممتعة "مدرسة الغد" و جامعة الغد ، خصبة للتعلم والتربية ، وملائمة للمستقبل ، وفق منظور تخطيطي واقعي ، منظم يستشرف المستقبل ، وينفتح على المجتمع بكافة مؤسساته العامّة والخاصّة ، ويوسّع من دائرة البدائل والحلول ، ويجعل من المدرسة والجامعة - بجميع عناصرها ومكوناتها- محورا للتطوير ، ويتناول بقيّة المنظومة التعليميّة بالتطوير باعتبارها جهات إسناد وتعزيز المدرسة والجامعة .

رؤية في تطوير التعليم :-

تتحدد هذه الرؤية من خلال :

- تحديد مفهوم عام لتجويد التعليم .
- متطلبات تجويد التعليم .
- نموذج لمدرسة المستقبل .
- ما الطريقة السليمة لعمليّة التعليّم والتعلم ؟

وتحتاج صياغة السياسات التفصيليّة في ضوء هذه الرؤية إلى أمور ، من أهمها :

١. صياغة رؤية وطنيّة.
٢. تحديد غايات وأهداف المجتمع .
٣. حشد الالتزام المجتمعي .
٤. تحديد مفهوم وظيفي للتعليم العامّ .

جودة التعليم :-

ترتكز جودة التعليم على مبادئ ، منها :

- **العمل من خلال معايير متفق عليها .**
- **التركيز على المستفيد وهو (الطالب) .**
- **تحديد مخرجات التعلم المستهدفة .**
- **الاعتماد على التقويم بأنواعه .**

إنّ المحكّ لأي عمل تربوي هو: جودة مخرجاته ، ومناسبتها لاحتياجات الفرد والمجتمع وخطط التنمية .

الجودة في إطار التعليم العامّ تعني :

- **تمكنهم من المهارات الحركيّة والنفسية والاجتماعيّة ومهارات التفكير والتعلّم والاتصال والمعلوماتيّة وغيرها .**
- **اكتسابهم لقدر كاف من الخبرات المعرفيّة والوجدانيّة المعززة لها .**

خصائص وسمات شباب وجيل المستقبل :

- **يؤمن بالله إيمانا عميقا .**
- **يعبد الله على بصيرة .**
- **يتحلى بالأخلاق الفاضلة .**
- **يعتز بدينه ووطنه وأمته .**
- **يعتز بنفسه وتقدير الذات واحترام وتقدير الآخرين .**
- **قادرا على التعلّم الذاتي والمستمرّ .**
- **يتقن المهارات الاجتماعيّة .**
- **يتقن مهارات التفكير .**
- **يدير ذاته ووقته بكفاءة .**
- **صحيح البدن والنفس .**
- **يتقن المهارات المعلوماتيّة .**
- **قادرا على مواصلة تعليمه .**

متطلبات تحديث وتجويد التعليم :-

يتطلب تحديث وتطوير التعليم ما يلي :

- تطوير في السياسات والنظم واللوائح .
- مدخلات مناسبة .
- ممارسات تعليميّة وتربويّة مناسبة .
- نظم للمعياريّة والمحاسبة .
- ربط التعليم باحتياجات ومتطلبات سوق العمل والتنمية .
- ربط التعليم بالحياة محليا ودوليا .
- معلمون مدربون تدريبا جيدا.
- موجهون وإداريون أكفاء .
- مرافق ومواد تعليمية ملائمة.
- تقنيات فعالة للتعلم.
- منهج دراسي مناسب.
- بيئة تعليمية مناسبة ، مشجعة على التعلم.
- إدارة وتنظيم على أساس تعاوني وتشاركي.

سياسات تحقيق الجودة :

- التأسيس على نتائج التقويم والتشخيص .
- سياسة الخطط الشاملة .
- تحديد مؤشرات الجودة .
- معياريّة العمليات .
- تطوير التعليم من خلال تطوير المدرسة ذاتها .

مؤشرات الجودة :

- الحكومة والمجتمع يقدمان الجودة.
- توفر خطة وطنية لتطوير التعليم

- توفّر بيئة عمل جيّدة .
- توفّر المحاسبيّة والمساءلة .

وأهمّ ما يجب تطويره في (المدرسة والجامعة) هو : عملية التعليم والتعلّم ، ليصبح محورها المتعلّم ذاته.

مؤشرات الجودة في التعليم والتعلّم :

- توظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصالات (ICT)
- توفّر (بيئات تَعلم) تُركز على القيم وتكوين الاتجاهات وبناء المعارف والمهارات وتوظف أنماط التعلّم الذاتي والتعاوني وطرق وأساليب التفكير المنهجي والعلمي في حل المشكلات والتعامل مع المعرفة وتحليلها ومعالجتها والاستفادة منها.
- دعم كيان المتعلم بشكل يحقق النمو الشامل للتفاعل والتكيف مع مجتمع متعدد الثقافات والمهارات .
- تحقيق مخرجات التعلم المستهدفة .

ـ التعليم ومتطلبات العصر :ـ

يواجه التعليم في الكثير من الدول النامية، العديد من التحديات في ظل التطورات العلمية والتكنولوجية الهائلة. إذ أن التطورات الهائلة والسريعة، والتي حدثت في مختلف المجالات، تزيد من تحديات الوقت الراهن وضغوط المستقبل وآفاقه .

فالتعليم وهو على أعتاب المرحلة الجديدة ، يواجه وضعاً تكتنفه التحديات والآمال والآلام من كل الاتجاهات .

والرؤية السطحية لدور التعليم في عملية النهوض والتنمية الشاملة في المجتمع ، تحجب عنا الرؤية الحقيقية للمستقبل ومتطلباته على الصعيد المحلي أو العالمي .

فالتغيرات الجذرية والسريعة، في العالم ، تترك بصماتها على مختلف جوانب حركة الشعوب والأمم .

بمعنى أن خارطة العالم السياسية والحضارية والاقتصادية، تتغير في إطار العولمة وعملية صياغة النظام العالمي الجديد .

وإن بقاء فلسفة التعليم وأهدافه والأساليب التربوية على حالها، يعني عدم قدرتنا على فهم هذه التغييرات الجذرية وآثارها في مسيرتنا وواقعنا، كما أنه يعني أننا نتأخر عن الركب العالمي في مختلف المجالات .

وذلك لأن هذه التغيرات والتطورات العالمية، لها دور في تطوير العملية التعليمية في الكثير من الدول والبلدان، التي تتطلع إلى مواكبة التطورات العالمية وحجز موقع متقدم في خارطة العالم .

وكما يبدو من مختلف المعطيات، أن التنافس والصراع بين الأمم والشعوب في الألفية الثالثة، سيكون محوره العلم والمعلوماتية والتكنولوجيا .

وأن الأمة التي لا تطور من تعليمها، ولا تحدث نقلة نوعية في برامجها ومناهجها التربوية، ستكون في مؤخرة الركب الحضاري .

من هنا تنبع ضرورة إعادة هيكلة التعليم وتطويره وتحديثه، بما ينسجم وهذه التغيرات السريعة التي تجري في العالم. لأن جمود العملية التعليمية وبقاءها على حالها، وعدم استيعاب تطورات العصر في المناهج التعليمية، يزيد من غربتنا عن العصر ومتطلباته .

والنظريات التربوية الحديثة، أخضعت حتى مفهوم المدرسة كمكان ثابت إلى المناقشة والنقد، وبحثت هذه النظريات عن أساليب تعليمية جديدة تتناغم ومتطلبات هذه القفزة النوعية التي تجري على مختلف المستويات في أرجاء العالم .

ويمكننا القول إن المشهد العلمي والتكنولوجي العالمي، والذي تتكون خلاياه القاعدية من الجامعات والمعاهد المتخصصة ومراكز البحث والدراسة والتنافس القادم بين الأمم سيكون متمحوراً حول هذه المسائل، بحيث أن تطوير المدرسة والجامعة ، وتطوير مناهج التعليم، سيكونان هما نواة التقدم والتطور والتنمية .

وهكذا تواجه الدول العربية تحدياً جديداً، يتطلب منها العمل الجاد على تحديث مؤسساتنا التربوية والتعليمية . وان الدولة التي لا تطور واقعها التربوي التعليمي، يعني على المستوى العملي أنها تجعل غيرها يتحكم في مصيرها ويصيغ مستقبلها .

وعلى ضوء هذه الحقيقة، ينبغي التأكيد علي عدة أمور وهي :

- أبرز القضايا والاهتمامات لتطوير وتحديث التعليم :

أولاً: الفكر والتخطيط الإستراتيجي التربوي :-

لا شك أن تحديث الوسائل التربوية، وتطوير المناهج التعليمية، بحاجة إلى فكر إستراتيجي تربوي، يأخذ على عاتقه استيعاب التطورات التربوية الحديثة وتوظيف الامكانات الكامنة في النظام التربوي الوطني حتى تتكامل الجهود وتتضافر الطاقات في سبيل إحداث قفزة نوعية في العملية التعليمية .

ويجب الاقتناع بأن غياب الفكر والتخطيط الإستراتيجي التربوي يحول دون تكامل الجهود، ويبعثر الكثير من الطاقات التي تبذل في هذا السبيل .

فالفكر والتخطيط الإستراتيجي التربوي، ضرورة لعملية التطوير لأنه يحفز العقول ويشحذ الإرادات والهمم ضمن أطر وآفاق متكاملة، ويوجه الجهود نحو أهداف محددة ويتواصل مع المستجدات التربوية الحديثة وفق رؤية تعرف وتحدد : ماذا تريد، وكيف تصل إليه وتحققه .

وهناك حقيقة أساسية لا بد من بيانها مع هذا الإطار وهي أن إخفاق العديد من المبادرات التربوية والمشروعات التعليمية الطموحة في الكثير من دول العالم العربي والإسلامي، يرجع في المحصلة الأخيرة، إلى غياب الفكر والتخطيط الإستراتيجي التربوي المنظم للجهود والمجمع للطاقات، والموضح للأهداف والمقاصد، والمساهم في اختيار الوسائل والأساليب المناسبة لها .

كما أن من متطلبات الدخول الناجح في العصر الحديث، بالنسبة للدول العربية والإسلامية ، توفر فكر وتخطيط إستراتيجي تربوي في المجتمع ، يأخذ على عاتقه استنهاض هذا النظام وبلورة آفاق عمله وحركته التعليمية والتربوية، ووحدات العملية التعليمية والتربوية، وحتى تتكامل مع بعضها، هي بحاجة إلى الفكر والتخطيط الإستراتيجي، الذي يبني قاعدة صلبة من التكامل وتصحيح وعلاج القصور في جوانب العملية التعليمية .

وإن أخطر ما يصيب النظام التربوي من آفات، هو حينما يتفكك بنيانه وتتناقض وحداته في أدائها وعملها وتذوب مؤسسات العمل التربوي في المحيط العام، بحيث لا يكون لها أي دور متميز على الصعيد العام .

ولا شك أن الفكر والتخطيط الإستراتيجي التربوي، يسهم أيضا في إنجاز مفهوم الأمن التربوي والتعليمي والقومي.

والفكر والتخطيط الإستراتيجي التربوي، يوفر مجموعة من القضايا والأمور أهمها :

١- تأسيس القواعد التربوية والتعليمية المنسجمة وظروف اللحظة التاريخية التي نعيشها .

٢- فتح المجال لكل القوى والطاقات، للإسهام في تطوير النظام التعليمي والتربوي .

٣- التركيز على أولويات التنمية، وجعل التعليم هو محور عملية التنمية وقطبها الأساسي .

٤- تحقيق وتعميم العلم والتعليم للجميع، بحيث تستوعب العملية التعليمية كل الشرائح والفئات الاجتماعية .

٥- تنمية شبكة واسعة من العلاقات والتواصل التعليمي والتربوي للاستفادة من تجارب الآخرين ومنجزاتهم التعليمية والتربوية .

٦- ربط نتائج البحوث العلمية والتربوية بمكونات وعناصر النظام التعليمي وبمتطلبات التنمية الشاملة .

ثانياً :إعادة الاعتبار إلى العلم والعلماء :-

من الطبيعي القول، إن التحديث التربوي والتعليمي يتطلب إعادة الاعتبار إلى العلم والعلماء ، وجعله محور العملية الاجتماعية والتنموية ، وتقدير كل القيم الضرورية المرتبطة بالعلم والعلماء ، من الأخلاق والجدية والاجتهاد والعمل والمثابرة والفعالية، وذلك لأن شيوع هذه القيم في المحيط الاجتماعي وإعطاءها الأولوية في عملية التقويم والمفاضلة، يساهمان بشكل كبير في دفع المحيط الاجتماعي بأسره، إلى تمثل هذه القيم وتجسيدها في واقعه الخارجي وهذه هي القاعدة المهمة لعملية التحديث والتطوير التعليمي والتربوي .

فالنواة الأولى لتحديث التعليم، هي تقدير أهمية العلم والعلماء، وجعل قيمة العلم ومبادئه، هي محور التقويم والوجاهة الاجتماعية . وإن تحديات المرحلة الجديدة ومتطلباتها، تلزمنا إذا أردنا أن يكون لنا دور في أحداثها وتطوراتها، أن نبدأ بعملية النهوض والتطوير لواقعنا التعليمي والتربوي، فلا مستقبل لنا إلا بالعلم وامتلاك ناصيته وبالعلماء ، ولا علم متمكن في محيطنا المجتمعي، إلا بتطوير واقع وأداء مؤسساتنا التربوية والتعليمية .

لذلك فإن المهمة الحضارية، التي ينبغي أن يشارك الجميع في تحقيقها وإنجازها، هي إحداث قفزة نوعية في دور وأداء وموقع العملية التعليمية والتربوية في المجتمع ، حتى يتسنى لنا الدخول إلى عصر العلم والتكنولوجيا وتوفير كل متطلباته ومقتضياته، ونحن نمتلك في أقل التقدير إمكانات الحد الأدنى للسيطرة على مصيرنا ومستقبلنا .

وهناك قضية أساسية على هذا الصعيد، من الضروري التأكيد عليها وهي طبيعة العلاقة بين التعليم والتنمية . بمعنى أن العملية التعليمية بكل مراحلها، إذا كانت منفصلة عن مشروعات التنمية وحاجاتها البشرية. فإن الممارسة التعليمية ستكون بلا هدف وطني واضح.

أما إذا كانت العلاقة بين التعليم والتنمية واضحة، وتحول التعليم بكل مراحله إلى الوعاء العلمي والتدريبي الذي يقدم على مدار العام للتنمية ومشروعاتها المتعددة القوى البشرية المتعلمة والمتدربة للانخراط في التنمية فإن التعليم هنا يتحول إلى طاقة خلاقة وحيوية .

لذلك فإن من المتطلبات الملحة في هذا السياق، هي العمل على صياغة العلاقة الإيجابية والمتصلة بين التعليم بكل مراحله والتنمية بكل مشروعاتها وحاجاتها ومتطلباتها .

وحين تكون العلاقة متكاملة بين أماكن الدراسة ومتطلبات السوق، حينذاك نتمكن من القضاء على الكثير من المشاكل سواء المتعلقة بالتعليم أو بالاقتصاد ومشروعات التنمية .

لذلك كله نحن بحاجة ماسة في الوقت الحالي ، إلى فحص واقعنا التعليمي، وسبل تطويره من مختلف الجهات، حتى يتمكن الوطن بكل شرائحه من الانخراط الفعال في شؤون العصر ومسايرة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة.

ـ أهمية التعليم كأساس للأمن الوطني والقومي وسبيل التنمية:ـ

جاء الاهتمام بضرورة عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم والذي يمثل استكمالا لما سبق من جهود وتنفيذا للغايات والأهداف التي تضمنتها استراتيجية التعليم العام .

وانطلاقا مما تؤكده الأدبيات ذات الصلة، وما يؤكده الاهتمام الحكومي والشعبي لبلورة استمرارية عملية تطوير نظام التعليم بوصفة الأداة الأساسية لتحقيق الأهداف والطموحات المجتمعية المتجددة ، فقد تم الاتفاق على ضرورة أن يتناول الاهتمام أربعة محاور أساسية هي : ـ

- معوقات التطوير،
- مشاريع وبرامج مستقبلية للتطوير،

- إشراك القطاع الخاص في عملية التطوير،
- الاهتمام بتكنولوجيا التعليم.

ولما كانت الإدارة التعليمية هي الركيزة الأساسية لجهود إصلاح التعليم، فإن التركيز على تطوير الإدارة التعليمية والمدرسية في اتجاه المزيد من اللامركزية مع الرقابة على جودة الأداء من خلال معايير واضحة للتقويم يجب أن تأخذ الأهمية القصوى .

كما يجب إعادة النظر في معايير ومحددات اختيار وانتقاء المدراء والمعلمين مع تبني ضوابط لمزاولة المهنة والالتزام بمبادئ المساءلة والمحاسبية والشفافية .

ونظرا لما تمثله رياض الأطفال من أهمية في تنشئة أجيال المجتمع، فإنه يتعين إعادة النظر في إمكانية ضمها إلى مرحلة التعليم الإلزامي وإعادة النظر في برامج إعداد معلمة رياض الأطفال .

وإذا كانت عملية تطوير المناهج والبرامج الدراسية بمراحل التعليم المختلفة تمثل احد ابرز مجالات تطوير التعليم فإن صناعة المناهج يجب أن تحظى بالأولوية تخطيطا وتنفيذا وتقويما. هذا ونظرا للتطورات العلمية المتلاحقة زمانا ومكانا، فضلا عن التطورات التي تشهدها العلوم التربوية، فإنه من الضروري التأكيد على حتمية التنمية المهنية المستدامة للمعلم، وعليه يتعين إعادة النظر في نظام التدريب والتأهيل وان يتم توطين التدريب داخل المدارس، فضلا عن الاهتمام ببرامج التدريب وأساليبه.

ومن القضايا التي يتم بحثها ودراستها والاهتمام بها :-

- البحث العلمي التربوي حيث يُعتدُّ أساسا وركيزة لعمليات تطوير التعليم على أسس علمية.

وعليه فإنه من الضروري إنشاء مركز للبحث التربوي يتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية والاختيار الدقيق لكوادره وان تتوافر له قاعدة بيانات وان يعنى بتحديد الأولويات الواجب دراستها.

وانه نظرا للتحولات الاقتصادية والصناعية وما فرضته من تبدل في نوع الوظائف ومتطلباتها أضحى التعليم مطالبا بمراجعة برامجه ومناهجه ومحتواه بما يتواكب مع احتياجات سوق العمل كما وكيفا.

كما انه لما كانت الأجور تستأثر بالنصيب الأكبر في المخصصات المالية للتعليم فإنه يتعين تدبير موارد مالية إضافية لتوفير المستلزمات المختلفة لتطوير التعليم.

كما أن نوعية التطوير المنشود يجب أن يتواكب مع الاتجاهات العالمية لتحقيق مبدأ التعليم للتميز بعد أن نهضت مصر في تحقيق مبدأ التعليم للجميع.

ونظرا للتحول الاقتصادي والدور الكبير الذي يقوم به القطاع الخاص في دعم التنمية في المجتمع، فقد آن الأوان ليكون شريكا فاعلا في عملية التطوير المنشود للتعليم .

وبعض القضايا التي تنال اهتماما خاصا من قبل المتخصصين بما يعكس ما تمثله:-

تلك القضايا من أهمية كبيرة تأتي في مقدمتها إعادة النظر في هيكلة وبنية التعليم العام والجامعي بمختلف مراحله والاهتمام بتطوير بنية وبرامج ومناهج التعليم الديني والعمل على دمج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية . والاهتمام بالتطوير المستمر لاستخدام التكنولوجيا في المدارس والجامعات فضلا عن البحث التربوي، بالإضافة إلى مراجعة أساليب التقويم والقياس بهدف رفع كفاءة العملية التعليمية.

ولابد من التنسيق بين مؤسسات إعداد المعلم ووزارة التربية والتعليم في تطوير برامج وأنظمة إعداد المعلم بما يتناسب مع المستجدات التربوية الحديثة وحاجة سوق العمل.

وفي النهاية بأن ما تقدم يمثل عرضا لأبرز القضايا والاهتمامات لتطوير وتحديث التعليم وإحداث التطوير المنشود في النظام التعليمي في مصر وتحقيق التنمية الشاملة والأمن القومي والعربي.

- **التحديات التي تواجه عمليات التخطيط التربوي والتعليمي :-**

ليس من السهل القيام بعملية التخطيط التربوي المدروس بعناية ودقة، نظرا لما تواجهه هذه العملية من تحديات عديدة، شأنها في ذلك شأن معظم الدراسات الحديثة ، ولا سيّما ما يتم إجراؤه منها في ميدان صعب على التقدير العلمي الدقيق كميدان الظواهر الإنسانية، والتي من بينها الظواهر التربوية التي تُعدّ من أعرق الظواهر الإنسانية استناداً على وسائل البحث العلمي وأساليبه، حيث تمس أعمق ما لدى الإنسان، نعني ثقافته وتكوينه الفكري .

ومن هنا كان لا بد لمن يقوم على التخطيط التربوي أن يكون على معرفة وإطلاع واسعَيْن بعمليات التخطيط وأسسه ومبرراته ومتطلباته، كما ينبغي له الوقوف على ما قد يواجه تلك العمليات من تحديات على أرض الواقع في حقيقتها الموضوعية، وليسير في طريق مواجهتها على بينة من أمرها. ولن يجدي المهتمون بالتخطيط نفعا تجاهلُ تلك التحديات أو الإقلالُ من شأنها، كما لا يجديهم نفعًا تراجُعهم أمامها أو البطء عن بذل كل ما في وُسعهم من جهود علمية في سبيل تذليلها والتغلب عليها.

إن تداخل مشكلات التربية يملي علينا أن نقدم لها حلولاً متكاملة ومترابطة، كما يفرض بالتالي وضْع خطة شاملة للتطوير تعالج الأمور من جميع جوانبها.

ولكن إذا كان من الصحيح أن مشكلات التربية يجب حلها بشكل متكامل يأخذها جميعها بعين الاعتبار وينظر إليها في سياق واحد متكامل ، فمن الصحيح أيضا أن من العسير أن نحقق هذا المطلب تحقيقاً كاملاً، فنسير في جميع مجالات التربية سير رجل واحد، ونحقق التوازن التام بين الحلول المختلفة المقدمة لجميع ميادين التعليم.

ذلك أننا ما نلبث حتى نصطدم بالقصور في الإمكانيات المادية والبشرية ، وما نلبث بالتالي حتى نجد أن من المستحيل أن نحقق في مراحل التعليم وفروعه ووسائله المختلفة تطوراً منسجماً متوازياً تسير أجزاؤه جنباً إلى جنب.

ويجب – أمام الإمكانيات المادية خاصة- أن نقدم شيئاً على شيء، وأن نولي بعض جوانب التعليم حظاً أكبر من اهتمامنا، وأن نحقق فيها توسعاً أكبر. فنحن لا نستطيع في آن واحد أن نعمم التعليم الإلزامي، وأن نتوسع في التعليم الفني، وأن نُعنى بالتعليم الجامعي ونهتم بتعليم الكبار، وأن نوفي هذه الجوانب جميعها حقها كاملاً غير منقوص.

كما لا نستطيع ضمن إطار تعميم التعليم الإلزامي مثلاً أن نوفر في آن واحد حاجات هذا التعليم من المعلمين والأبنية والتجهيزات والكتب وطرق التعليم والتعلم وتطوير المناهج .

ولا بد في هذا أيضاً من تقديم وتأخير. ومسألة التقديم والتأخير هذه- وهي التي يطلق عليها عادة اسم مسألة" الأولويات" – تضع التخطيط التربوي أمام صعوبات لا بد من التغلب عليها. ولا نغلو إذا قلنا إن الوصول إلى تخير الأولويات السليمة هو الهدف الأول لكل خطة علمية ناجحة. غير أن تحقيق هذا الهدف يطرح تساؤلات عديدة، من بينها مثلا:

- ماذا نقدم أو نوفر في ظروف معينة ؟
- وما هي الأسس التي نستند إليها في تحديد هذه الأولويات؟
- وما هي انعكاسات ذلك على التنمية بنوعيها الاقتصادية والتربوية؟

هل نلجأ إلى نظام للأولويات يأخذ بعين الاعتبار الضرورات الثقافية والإنسانية للتوسع التربوي بحيث يعتمد على أساس من معايير ثقافية إنسانية محضة ؟ أم نأخذ بعين الاعتبار الضرورات الاقتصادية لهذا التوسع بحيث نبنيه بالتالي على معايير اقتصادية؟

هل نعطي الأولوية لتجويد التعليم الفني على حساب تعميم التعليم الإلزامي ـ حيث يبدو الأول أكثر نتاجاً؟ أم نؤثر عليه تعميم التعليم الإلزامي لأنه مطلب إنساني وحق من حقوق الإنسان، وأداة حيوية- وإن كانت بعيدة المدى- لكل تغير جذري عميق يحدث في حياة المجتمع؟

هل نقدم رفع سن التعليم الإلزام إلى عمر الخامسة عشرة مثلاً على حساب التوسع في التعليم الجامعي؟

وهل نمنح قاعدة الهرم دوراً أكبر من قمته أم نفعل العكس؟ وما هي الأسس والمعايير التي نعتمد عليها في هذا كله.

إضافة إلى ذلك كله فإن هناك تحديات نابعة من طبيعة التربية ذاتها تتمثل في بطء استجابة التربية للتغيّرات السريعة التي تشهدها المجتمعات، مما يُحَوِّل خطط التربية إلي خطط ضعيفة دون جدوى لزيادتها نظراً للسرعة الهائلة التي يسير بها التقدم العلمي والتكنولوجي.

كذلك فإن تعقُّد مشكلات التربية وتعدد أبعاد تلك المشكلات وعوامل تغذيتها يشكل تحديا آخر للقائمين على التخطيط التربوي، فمن تلك العوامل ما يمت بسبب إلى الماضي أو الحاضر، ومنها ما ينزع في نشأته إلى الشرق أو الغرب، ومنها ما يرد من مختلف منابع الفكر البشري، إضافة إلى اتساع مجال التربية واحتوائه على خليط غير متجانس من العاملين المختلفين في أفكارهم ومستوياتهم الثقافية والاجتماعية.

كما أصبح على العاملين في التخطيط التربوي مواجهة التحديات التي يفرضها الشكل الجديد لمنظمات التعليم والمتمثل في منظمة التعليم الإلكترونية، وفي وضع متطلبات هذا الشكل موضع التنفيذ في المؤسسات التعليمية .

المراجـــــع

١- **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** (١٩٩٨) : في المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العربي ، رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، الوثيقة الرئيسية ، تونس.

٢- **الهلالي الشربيني الهلالي** (١٩٩٧م): التخطيط الاستراتيجي واستخدامه في مؤسسات التعليم العالي " رؤية مستقبلية " ، مؤتمر اتجاهات التربية وتحيات المستقبل ، جامعة السلطان قابوس ، مسقط ، ٧-١٠ديسمبر .

٣- **حسين كامل بهاء الدين** : تقديم مجدي محمد عيسي ، التعليم العربي وتحديات المستقبل ، ١٩٩٧م.

٤- **صلاح الدين المتولي** : جهود اليونسكو في تطوير التعليم الأساسي – قضايا تربوية – دار الوفاء للطباعة والنشر ، ٢٠٠٣م.

٥- **عبد السلام مصطفي عبد السلام** (٢٠٠٦م) : تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة ، دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي الأول : التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة ، كلية التربية النوعية جامعة المنصورة ، في الفترة من ١٢- ١٣ أبريل ، ص ص ٢٧١- ٣١٠

٦- **علي حسين حسن علي**: قضية التحديث في التعليم العالي في جمهورية مصر العربية ،١٩٩٩م ، انظر الموقع: www.khayame.com/education

٧- **مشعل بدران** : التعليم والتحديث ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠م .

٨- **مجموعة من الباحثين** : التشريع لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر – دراسة تحليلية كيفية ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٧م .

٩- **نادر فرج** : رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٩٨ م .